الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الختامي وتوصيات

لقاء العمل السنوي الثالث
حـــول
الاقتصاد المصري
بين
الإصلاح الإقتصادي والتحولات العالمية
١٢ - ١٣ ابريل ١٩٩٣

البيان الختامي والتوصيات

فى ضوء المستجدات السياسية والإقتصادية والإجتماعية على الساحة المحلية والعالمية ولتوضيح وبلورة رؤية العمل الاستراتيجى الاقتصادى فى وطننا العزيز ، عقدت لجنة الشئون الإقتصادية والمالية بالحزب لقاءها السنوى الثالث حول :

الإقتصاد المصرى بين الإصلاح الاقتصادى والتحولات العالمية
خلال يومى ١٢ - ١٣ أبريل ١٩٩٣

أفتتح اللقاء الاستاذ الدكتور / يوسف والى الأمين العام للحزب وحضره لفيف من الوزراء وكبار رجال الدولة والخبراء ورجال الأعمال وأعضاء اللجنة ، ونظمت مناقشات اللقاء حول ٣٢ بحثاً وورقة عمل غطت محاور العمل الاقتصادى وذلك فى ثلاث جلسات عامة و١٢ لجنة حوار ، وإنتهت أعمال اللقاء الى إصدار البيان التالى :

شهد العالم فى السنوات الأخيرة تغيرات جذرية فى توزيع القوى العالمية وفى فلسفات العمل الإقتصادى وأساليب ومداخل التنمية ، وتزايدات حدة المنافسة فى الأسواق العالمية مع إتجاه شروط التبادل الجارى فى غير صالح الدول النامية ، وإتسعت بالتأكيد مساحة المشاركة فى صناعة القرار وإقرار مبدأ تداول السلطة فى العديد من دول العالم . لقد شكل مجمل هذه التغيرات ملامح جديدة لنظام عالمى وإقتصادى جديد وبيئة إقتصادية جديدة يجب أن نتعامل معها بفكر وقيم جديدة وبالتالى تؤدى إلى هيكل إدارى ومؤسسى جديد .

وتجاوبت حكومة الحزب الوطنى بوعى تام مع مجمل هذه التغيرات فى بيئة العمل الإقتصادى ، بل وبادرت الى إحداث التحولات المواكبة لمنهج الفكر الجديد فى توجيه مسار الاقتصاد الوطنى ، وحققت بالفعل إنجازات كبيرة فى مقدمتها :

* الإلتزام الواعى بمنهج إقتصاد السوق فى توجيه النشاط الاقتصادى وإدارة جهود التنمية ، بما فى ذلك رسم وتطبيق السياسات المالية والنقدية المصححة لمسار النشاط الاقتصادى .

* تغيير منهج الاقتصاد الوطنى بما يتلاءم مع فلسفة التحرر الاقتصادى وبما يصحح العلاقة مع قطاع الأعمال الى علاقة تعاون وتكامل من أجل الصالح العام للمجتمع .

* الإلتزام القاطع ببرنامج شامل للتخصيصية ، وإعادة هيكلة القطاع العام من أجل ترشيد أدائه ورفع كفاءته .

* إنجاز الاتفاق والتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية للمعاونة فى بلورة وتشخيص الصعوبات وفى رسم مسارات التصحيح وتوفير ما يلزم من دعم وتمويل لتنفيذها .

إن لجنة الشئون الإقتصادية والمالية إذ تقدر هذه الجهود والإنجازات الطيبة ، فأنها تود التأكيد على ضرورة توضيح الرؤية الاستراتيجية لمسار الاقتصاد الوطنى وتحديد الخطوط العامة لحركته المستقبلية حتى تستكمل المسيرة وينتظم إيقاعها من أجل إقتصاد أقوى ورفاهية أشمل ، وتمثل التوجهات التالية رؤية اللجنة لمحاور العمل الاستراتيجى فى المرحلة المقبلة .

أولا : فى مجال إستثمار الموارد البشرية :

ضرورة إحداث تغيير إستراتيجى فى مدخل التعامل مع المشكلة السكانية من خلال التركيز فى المقام الأول على تنمية القدرة على العمل والرغبة فيه لكى تصبح القوة البشرية مورداً من موارد التقدم وإضافة حقيقية لطاقات المجتمع وليس عبئا ثقيلاً على الوطن على أن تأخذ إستراتيجية التعليم وسياسات التدريب مكاناً متقدماً فى منظومة الاستراتيجية الإنمائية الشاملة ، مع الاستمرار فى جهود الحد من الزيادة السكانية .

ثانيا : فى مجال منهج إدارة الاقتصاد الوطنى :

التأكيد على إعادة صياغة دور القطاع الحكومى فى المجتمع ليتسق مع الالتزام بآليات السوق ، ويتحدد ذلك الدور كما يلى :

" تهيئة البيئة المنظمة والأمنة للنشاط الاقتصادى ، وتنظيم العلاقات العادلة بين الأطراف ، وتوجية مسار العمل الاقتصادى بالحوافز ، وليس الأوامر ، وسد وإغلاق الفجوات ، وسوف يتطلب ذلك المحافظة على آلية السوق وحماية المنافسة بين كل وحدات الإنتاج على إختلاف صور ملكيتها " .

على أن تتم توعية وإلتزام كافة المستويات الإدارية بهذه الرؤية ، مع إجراء أى تعديل ضرورى فى القوانين ليتسق مع هذه الرؤية .

ثالثا : فى مجال تصحيح مسار تنظيم الدولة :

ضرورة ترشيد التنظيم الأعلى للدولة من أجل تخفيض عدد الوزارات ، والأجهزة والكيانات المركزية ، والتنسيق الكامل بين جهات الخدمات ، والتركيز على رسالة الوحدات الإدارية فى تنظيم أعمالها ، وتيسير العمل بما لايهدد متطلبات الضبط ، وتخفيض التدخل الإدارى فى النشـاط الاقتصادى الى الحد الأدنى الضرورى لتنظيم العلاقات وحماية المستهلك ، مع العناية بإنتقاء القيادات المؤهلة والواعية لدورها الجديد ومحاسبتها على الأداء بأساليب فعالة .

رابعا : فى مجال الإدارة المحلية وتوطين جهود التنمية :

ضرورة تبنى إستراتيجية متكاملة لتشغيل أجهزة الإدارة المحلية بما يتسق مع تحقيق التنمية بإتساع الوطن ، فلا تدار تفاصيلها من العاصمة ، ولاتتصاعد قراراتها الى أعلى بغير ضرورة ، على أن يكون معدل التنمية المحلية المحقق هو المعيار الرئيسى لتقييم القيادات المحلية .

خامسا : فى مجال الاستثمار وتنمية فرص العمل :

التأكيد على إستقرار المزايا التى تكلفها القوانين الحالية لتنشيط وحماية الاستثمار ، وجعلها مواكبة لما هو معمول به فى أسواق الاستثمار الأخرى ، مع توجيه المزيد من الاستثمار الى المناطق الريفية بالصعيد والوجه البحرى ، وتوجيه أجهزة الاستثمار لتعنى فى عملها بتحسين بيئة الاستثمار من خلال إقتراح السياسات والأدوات المناسبة على أن يتم إطلاق حرية الاستثمار بلا قيود الا ما تمليه إعتبارات الأمن وحماية البيئة ، وتنشيط دور الصندوق الإجتماعى للتنمية ليقوم بوظيفته فى تنمية فرص العمل بأسلوب القطاع الخاص .

سادسا : فى مجال تنشيط الأسواق المالية والنقدية :

العمل على تنشيط سوق المال برؤية إبتكارية تستهدف خلق الوعى والقناعة لدى المستثمر وتحفيز التعامل وتنظيمه بما يحمى مصالح كل الأطراف . إن قضية تنشيط سوق المال تتجاوز مسألة تعديل النصوص القانونية الى ضرورة إستكشاف فرص إستعادة المكانة كقناة لتشغيل المدخرات وتدوير الأموال باستخدام كافة وسائل الترويج والتأمين . ويلزم كذلك أيضاً العمل

على تحرير عمل شركات الصرافة من القيود فيما لا يمس المصالح الاقتصادية العليا ، وتأكيد دور البنك المركزى كموجه رئيسى للسياسة النقدية .

سابعا : فى مجال التشريعات المنظمة للنشاط الإقتصادى :

ضرورة العمل على إستقرار وتطوير التشريعات المالية والاقتصادية التى تتعلق بالاستثمار والإنتاج والتصدير ، وإستكمال إصدار التشريعات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار والإنتاج وعلى الأخص قانون منع الإحتكار وقانون الشيك وقانون التجارة الخارجية وقانون النقد الأجنبى وقانون حماية البيئة وقانون العمل وتطوير التشريعات والنظم الضريبية .

ثامنا : فى مجال حماية الصناعة المحلية :

ضرورة تبنى التوجه الاستراتيجى لحماية الصناعة من خلال تقويتها وزيادة قدرتها على المنافسة محليا وعالميا باستخدام كافة السياسات والأدوات المشروعة دوليا وخاصة نظم مكافحة الدعم والاغراق والتعريفة الجمركية المنسقة والمتدرجة بنودها طبقا لنسبة المكون الأجنبى وأن تكون الحماية فى كل الأحوال موقوته ببرنامج زمنى محدد لرفع الكفاءة ونسبة التصنيع المحلى .

تاسعا : فى مجال حماية المنافسة وحماية المستهلك :

ضرورة تبنى كافة السياسات وتطبيق كل الأدوات التى تجعل المنافسة العادلة هى أساس أستخدام كل الموارد ، وأن تكون حماية المستهلك رائدا حاكما لكل التصرفات والقرارات مع تشجيع الجمعيات الطوعية لتقوم بدور فعال فى تأمين التعامل العادل فى الأسواق وضمان التعويض المناسب عن الأضرار .

عاشرا : فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية :

ضرورة الالتزام بأن يكون التنسيق والتعاون الأقليمى والدولى والتعامل مع التكتلات محكوما بمعيار أساسى هو متطلبات الأداء الاقتصادى الفعال . وكذلك تبنى استراتيجية تنموية مبنية على الانتاج للتصدير فى كافة القطاعات السلعية والخدمية مع اعطاء السوقين العربية والأفريقية أولوية أولى .

حادى عشر : فى مجال توفير البيئة الأمنة والمحفزة على العطاء والانتاج :

تأكيد التعامل مع قضية تأمين البيئة من منظور استراتيجى يتجاوز اعتبارات الأمن والحراسة الى مشاركة كافة الأطراف فى تحمل المسئولية ليس فقط الجهات الحكومية وانما أيضا الجهات الشعبية ، مع ربط كل تعامل مع قضية الارهاب بقضايا توفير الحياة الكريمة للمواطن وتأمين الدعوة والتربية والاعلام بمنظور عصرى يؤكد مصالح الوطن وحرية الفرد فى نفس الوقت .

ثانى عشر : فى مجال الحفاظ على مسيرة الديمقراطية :

تأكيد التمسك بالديمقراطية كخط استراتيجى فى كل السياسات والمؤسسات والقوانين وعدم الاستجابة لأية ضغوط أو دعاوى للارتداد عن مسيرة التعددية وتأمين الحريات .

ثالث عشر : فى مجال السياسات المالية والنقدية :

هذا ، وتؤمن اللجنة بأن هناك حاجة ملحة لأحداث تطوير شامل فى السياسات المالية والنقدية لخلق مزيد من التدفق الاستثمارى وازالة الركود والانكماش الاقتصادى لتحقيق تقدم اقتصادى شامل ، وسوف تعقد اللجنة لقاء عمل خاص لهذا الغرض .

وفيما يلى بيان بالتوصيات التفصيلية التى تمخضت عن لجان المؤتمر والتى تمثل مرشدا للحكومة فى أداء العمل التنفيذى .

أ - توصيات لجنة تطوير قطاع الأعمال العام وتوسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص :

١/١ - العمل على توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص ضمن استراتيجية انهائية شاملة واضحة المعالم ومعلنة لكل ذوى العلاقة ومرتبطة ببرنامج زمنى دقيق تتم المحاسبة على أساسه .

٢/١ - ضرورة العناية بادارة كل مراحل التخصيصية بأسلوب فعال ، وعلى الأخص جوانب التقييم واعادة الهيكلة .

٣/١ - التوسع فى إستعارة الأنماط الإدارية والتنظيمية من القطاع الخاص وتجربة تطبيقها فى تشغيل الوحدات العامة بما فى ذلك حرية الأدارة وإطلاق الحوافز وإرتباط الجزاء بالعطاء .

٤/١ - تنشيط دور البنوك والمؤسسات المالية فى تشجيع شراء أسهم الوحدات المباعة لتوسيع نطاق الملكية بين قاعدة عريضة من المواطنين .

٢- توصيات لجنة آليات السوق ودور الدولة :

١/٢ - تأكيد إعادة صياغة دور القطاع الحكومى فى ظل فلسفة التحرر الإقتصادى ليكون :

" تهيئة البيئة المنظمة والآمنة للنشاط الاقتصادى ، وتنظيم العلاقات العادلة بين الأطراف ، وتوجيه المسار الى سد وأغلاق الفجوات بالحوافز وليس بالأوامر ، ورسم السياسات الكفيلة بدعم آلية السوق وحماية المنافسة بين كل وحدات الإنتاج على إختلاف صور ملكيتها " .

إن إدراك هذا الدور للقطاع الحكومى والإلتزام به شرط أساسى لنجاح برامج الإصلاح الإقتصادى ، وسوف يحتاج ذلك الى التزام القيادات والرئاسات التنفيذية فى مختلف المستويات لتغيير الرؤية للعمل والغاية منه ، والى تغيير العلاقة مع المواطن الى " علاقة خدمة " بدلا من " علاقة المنحة " ليصبح جهاز الخدمة المدنية جهاز خدمة حقيقياً وظيفته تقديم الخدمة وتهيئة المناخ لعطاء الفرد وإبداعه . وليس جهاز وصاية أو عطايا أو تشكيك وتربص بالمبادآت الخاصة .

٢/٢ - ويتسق مع ما سبق ويترتب عليه ضرورة تطوير العلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال لتكون علاقة تكامل وتعاون وتبادل الخبرة واستعارة أنماط الإدارة من أجل تحسين إستخدام الموارد الوطنية المحدودة .

٣/٢ - تأكيد أن إعادة صياغة دور القطاع الحكومى على النحو السابق لا تعنى إنسحاب أو تقليص دور الدولة فى مجال النهوض برسالتها الأصلية حول المحاور التالية :

* الإدارة الكاملة للسياسات المالية والنقدية .
* إدارة أنشطة إقامة البنية الأساسية .
* وضع الضوابط والأدوات الكفيلة بتحقيق العدالة الإجتماعية والتكافل الإجتماعى .
* نشر الأمن والأمان ومحاربة الفساد .
* حماية البيئة .
* تنظيم العلاقات دون التدخل فى الإدارة .

ويمكن تلخيص كل ذلك فى شعار " الدولة تحكم ولا تملك وتنظم ولا تدير "

٤/٢ - تقييم مدى فعالية القانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ لأن يكون مظلة قانونية ملائمة لتيسير الترشيد السريع للقطاع العام والتطبيق الناجح للتخصيصية ، وإتخاذ ما يلزم لتعديله وفق متطلبات التحول الى القطاع الخاص .

٥/٢ - ضرورة تكميش دور الدولة فى الإنتاج المباشر للسلع والخدمات ، الا فيما يعجز عنه القطاع الخاص أو توجيه الاعتبارات الأمنية والأستراتيجية .

٦/٢ - الألتزام التام بمنهج التخطيط التأشيرى على أن يتم التعاون مع القطاع الخاص فى إعداد خطط التنمية وفى تنفيذها .

٧/٢ - مراجعة بعض نصوص الدستور التى قد يلزم تغييرها لتنسق مع فلسفة التحرر الإقتصادى.

٨/٢ - ضرورة تبنى فلسفة نقل عبء تمويل الخدمات العامة الى المستفيد مباشرة مع وضع نظم الإعفاء المناسبة لغير القادرين .

٩/٢ - التأكيد على ضرورة تبنى السياسات والأدوات الكفيلة بحماية المستهلك وتشجيع الجمعيات التطوعية العاملة فى هذا الحقل .

٣- توصيات لجنة إصلاح وتطوير الجهاز الحكومي ومؤسسات الدولة :

١/٣ - العمل على تخفيض الحجم الكبير للجهاز الحكومى وتقليل عدد الوزارات والتنسيق بين مختلف الوزارات .

٢/٣ - العمل على تطوير نظم العمل بما يحقق الدور الأصيل للدولة وهو ضبط إيقاع مختلف الأنشطة والحفاظ على المصلحة العامة وتنظيم العلاقات وحماية الحقوق وبالتالى تيسير أداء الخدمة بالجودة المناسبة وفى أقل وقت ممكن .

٣/٣ - العناية بإختيار القيادات وفق أساس الجدارة ووضع كل الضوابط التى تكفل موضوعية الاختيار وحياد التقييم وفعالية المحاسبة عن الأداء وذلك وفق النظام المعروض بأوراق المؤتمر .

٤/٣ - تقديم الدعم لمختلف صور تحسين المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات على مختلف المستويات .

٥/٣ - تطوير أداء الصندوق الإجتماعى للتنمية وزيادة تمثيل القطاع الخاص والفئات المستفيدة فى تنظيمه وإدارته ، على أن توضع النظم الفعالة لرصد الفرص وتحليل الاحتياجات ومتابعة إستخدام الأموال وتقديم المعونة الفنية للمقترضين .

٦/٣ - تطوير أجهزة الإدارة المحلية بما يتلاءم مع التوجه الاستراتيجى بنشر جهود التنمية والاستثمار فى كل بقاع الوطن ، وأن تعطى الصلاحيات الكافية للقيادات المحلية لإدارة التنمية فى مناطقها ، على أن يكون معدل التنمية المحقق فى كل منطقة هو المعيار الأساسى فى تقييم ومحاسبة القيادات .

٤- توصيات لجنة حماية الصناعة المحلية :

١/٤ - ربط الحماية بإرتفاع نسبة المكون المحلى وإرتفاع مستوى الكفاءة فى إستخدام الموارد الوطنية .

٢/٤ - الاستمرار فى تطبيق سياسة الحماية الجمركية بما يتلاءم مع تحقيق التوازن بين الحماية وإعتبارات المنافسة .

٣/٤ - أن يكون المدخل الاستراتيجى فى حماية الصناعة هو تقويتها وزيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق المحلية والأجنبية .

٤/٤ - أن يتم التشديد على حماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير السليمة لبعض المنتجين غير المنضبطين سواء من حيث المواصفات أو أساليب الإنتاج والترويج .

٥/٤ - إتخاذ الأجراءات الكفيلة بمحاربة أساليب الأغراق والدعم غير المشروعة .

٥ - توصيات لجنة التشريعات المنظمة للنشاط الإقتصادى :

يراعى فى إصدار التشريعات الضريبية أن تعطى الأولوية لوظيفة التنمية على وظيفة الجباية ، علماً بأن تخفيض معدلات الضريبة سيسهم فى زيادة حصيلتها فى الأجل الطويل .

١/٥ - سرعة إصدار قانون الشيك وقانون منع الإحتكار والقوانين المنظمة لأدوات الائتمان ..

٢/٥ - النظر فى إلغاء ضريبة الدمغة النسبية على رأس المال .

٣/٥ - التخفيض من الشروط المقيدة للأعفاءات الضريبية بالنسبة لأسهم شركات الاكتتاب العام المقيدة فى الجداول الرسمية وكذلك بالنسبة لسندات وصكوك التمويل والأوراق الأخرى التى تطرحها شركات الأموال فى إكتتاب عام .

٤/٥ - إلغاء حكم ضريبة الأرباح التجارية الناتجة عن بيع الأوراق المالية .

٥/٥ - تعميم حكم البند (١) من المادة ١٢٠ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (و الخاص بإعفاء نسبة من رأس المال المدفوع تعادل الفائدة التى يقررها البنك المركزى) على كافة شركات الأموال .

٦/٥ - إجراء التعديلات التشريعية التى تكفل تنشيط الإنتاج والصادرات وعلى الأخص الآتى :

* النظر فى إعتبار المخصصات الضرورية من الأعباء التحميلية بإعتبارها تكاليف يلزم خصمها قبل الوصول الى وعاء الضريبة الأمر الذى يتطلب رفع القيد الوارد بالفقرة (٦) من المادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

* تقييم فعالية الضريبة العامة على المبيعات بالنسبة للمرحلة الثانية والثالثة منها اللتين لم يطبقا بعد وذلك على ضوء تقييم ما أسفر عنه تطبيقها فى المرحلة الأولى .

* النظر فى تخفيض الضرائب على المصدرين مع تزايد حجم صادراتهم .

* تخفيف عبء رسم الدمغة على الإعلانات الوارد سعرها فى نص المادة (٦) من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، (٣٦٪) وكذلك لتدعيم القدرة الإنتاجية والتنافسية للواحدت الإنتاجية .

* السماح بترحيل خسائر الشركة المندمجة فى الشركة الدامجة تشجيعاً للشركات الناجحة على إعادة تأهيل الشركات المتعثرة .

٧/٥ - أن يأتى سعر الضريبة الموحدة المزمع تطبيقها على دخول الأفراد الطبيعيين ملائماً لتخفيف العبء الضريبى الملحوظ على الأفراد ، كما يجب أن يأتى تحديد وعاء الضريبة وإجراءات ربطها وتحصيلها متسقة فى هذا الإتجاه ، وكذلك زيادة حدود الأعفاء بما يتمشى مع إرتفاع الأسعار ..

٨/٥ - لم يعد مقبولاً إلزام الشركات المكلفة بنظام الخصم تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بتطبيق هذا النظام على المعاملات التى تزيد عن عشرة جنيهات ويجب رفع هذا الحد الى ١٠٠٠ ج مثلاً ، كما يجب النظر فى تبسيط اجراءات توريد تلك المبالغ الى مصلحة الضرائب وذلك بعد أن يأخذ قانون الضريبة الموحدة حقه من الدراسة والعرض على اللجان المعنية .

٩/٥- بالنسبة للتشريعات المتعلقة بقوانين الشركات توصى اللجنة بتجميع تلك التشريعات فى تشريع واحد .

٥/١٠ - سرعة إصدار قانون العمل الجديد الذى ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل على ضوء المتغيرات الأخيرة .

٦ - توصيات لجنة تنشيط الإستثمار وفتح المزيد من فرص العمل :

١/٦ - التأكيد على ضمان استمرار المزايا التى يمنحها قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ عند اجراء أى تعديلات تشريعية على قوانين الاستثمار والشركات ولحين إصدار قانون موحد للاستثمار .

٢/٦ - إحترام وتأمين المستثمر بتمتعه بكافة الضمانات الواردة بالقانون ، دون تدخل من أى جهة إدارية فى عمله وحرية إتخاذه لقراراته .

٣/٦ - الاسراع بتنمية المناطق الصناعية الجديدة التى صدرت قرارات السيد رئيس الوزراء فى عدة محافظات بشأنها ، حتى يمكن فتح الباب لصغار المستثمرين وللمشروعات الصناعية الصغيرة فى الحصول على الأراضى المزودة بالمرافق اللازمة لها ضماناً لعدالة وسرعة توزيع فرص الاستثمار بين مختلف محافظات مصر .

٤/٦ - توجيه مزيد من الأموال المتاحة للصندوق الإجتماعى لتمويل إنشاء المشروعات كثيفة العمالة التى تتخذ شكل شركات مساهمة يساهم فيها العاملون بتلك المشروعات لتحويل العاملين الى ملاك .

٥/٦ - بذل مزيد من الاهتمام بالتدريب باستخدام الامكانيات المتاحة ذاتياً فى المؤسسات وبصفة خاصة ورش كليات الهندسة والمعاهد العليا بالمحافظات من خلال توفير التمويل من الصندوق الإجتماعى ومن مساهمة رجال الأعمال والمستثمرين فى المحافظات من خلال خلق فرص العمل فى المناطق الصناعية الجديدة بهذه المحافظات وتشجيع الإنتاج المحلى والاستفادة من المنتجات والخامات المحلية .

٦/٦ - التوسع فى إنشاء المناطق الحرة أسوة بما تم بالنسبة الى دمياط وسفاجه ، والاسراع فى إعدادها بمدها بالبنية الأساسية والمرافق لخلق مزيد من فرص العمل وتشجيع التصدير .

٧- توصيات لجنة تطوير التجارة وتشجيع التصدير :

١/٧ - دعم التوجه الحالى بتطوير اقتصاد مصر ليكون موجهاً بالتصدير باعتباره هدفاً استراتيجياً وليس مجرد تصريفاً لفوائض الإنتاج .

٢/٧ - العمل على تخفيض التكاليف على المصدر وبخاصة تكاليف التمويل والإجراءات والخدمات التسهيلية ، مع منع الإحتكار فى الخدمات الملاحية والشحن والتفريغ بالموانى سواء للمصدر أو للمستورد .

٣/٧ - تقديم كل الدعم لجهود تنظيم المعارض الخارجية بواسطة المنشآت والجمعيات الخاصة مع ربطها بدراسات الأسواق الخارجية على أن يكون دور الأجهزة الحكومية هو مساعدة هذه الجهات فى عملها بتقديم المعلومات أو تسهيل الاتصالات أو تقديم المشورة الفنية .

٤/٧ - الاستمرار فى السياسات الحالية الخاصة بتحرير التجارة وفق متطلبات برنامج التحرير الإقتصادى .

٥/٧ - توجيه المزيد من الاهتمام الى تصدير العمالة المصرية باعتبار هذا العنصر من أهم مصادر العملات الأجنبية على الاطلاق مع تطوير سياسات التعليم والتدريب والتوظيف والهجرة بما يحقق هذا التوجه .

٦/٧ - ضرورة إزالة عوائق إنتظام وإنخفاض تكلفة خطوط نقل الصادرات الى الأسواق الخارجية.

٧/٧ - وقف ممارسات الإدارات والهيئات ومختلف الأجهزة الحكومية فى فرض رسوم غير مبررة على خدماتها أو إجراءاتها ، على أن يكون فرض أى رسم أو تبرع بموافقة مجلس الوزراء والسلطات التشريعية عند اللزوم .

٨ - توصيات لجنة التكتلات الاقتصادية وعلاقات مصر الخارجية :

١/٨ - التقييم الاستراتيجى لمترتبات التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية على توجهات مصر الخارجية فى مجالات التعاون الاقتصادى الخارجى ، وبالتالى إعادة صياغة سياسة مصر بشأن التكتلات الاقليمية والاتفاقيات التجارية .

٢/٨ - إعتماد سياسة للتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى مبنية على المصالح الاقتصادية كمعيار أساسى فى إتخاذ كافة القرارات وابرام كل الاتفاقيات .

٣/٨ - استمرار السعى لتخفيض المديونية الخارجية بمختلف الوسائل السياسية وغير السياسية .

٤/٨ - العمل على مقابلة المنافسة الشديدة التى ستخلقها التكتلات الاقتصادية العالمية بتحسين جودة المنتج المصرى وخفض تكلفته ، مع الالتزام بالمواصفات العالمية وبصفة خاصة الأيزو الخاصة بالسوق الأوربية المشتركة .

٥/٨ - تشجيع إقامة المنظمات غير الحكومية التى تستلزمها المؤسسات المالية الدولية لمنح القروض الميسرة .

٩ - توصيات لجنة مستقبل التعاون العربى الأفريقى :

١/٩ - تجميع وربط الأجهزة والجهات المتصلة بالعلاقات الأفريقية معاً بشكل يحقق التكامل الاقتصادى فى الرؤية الاستراتيجية وفى محاور العمل التصديرى .

٢/٩ - إعادة تقييم القيمة المضافة من مراكز شركة النصر للاستيراد والتصدير بأفريقيا لتحسين الاستفادة منها .

٣/٩ - تأكيد إنشاء خطوط النقل المنتظمة مع الأسواق الخارجية .

٤/٩ - الإنضمام الى المنطقة التفضيلية بشرق وجنوب أفريقيا ودراسة الإنضمام الى التكتلات فى وسط وغرب أفريقيا .

٥/٩ - إعادة صياغة العلاقات العربية من منظور اقتصادى فى المقام الأول .

٦/٩ - إعطاء الأسواق الأفريقية والعربية المرتبة الأولى فى أولويات التصدير الخارجى .

١٠ أ- توصيات لجنة الإرهاب الدولى والأمن الاقتصادى فى مصر:

١/١٠ - دعوة جميع الكوادر الحزبية للتصدى بإيجابية أكبر للارهاب وتحقيق التلاحم بين المواطنين والشرطة فى مكافحة الظاهرة .

٢/١٠ - تنشيط جهود التنمية الاقتصادية وتحسين أحوال المعيشة فى المناطق الأقل حظاً خصوصاً فى الصعيد وحول المدن .

٣/١٠ - العمل على توسيع نطاق تحمل المسئولية عن مكافحة الإرهاب بين مختلف الأجهزة الحكومية والشعبية .

٤/١٠ - تكثيف الأنشطة الشبابية لاستثمار أوقات الفراغ بشكل إيجابى لدى فئات عريضة من المواطنين الأصغر سناً .

٥/١٠ - العمل على رفع مستوى الدعوة الدينية والاعلام والتربية والثقافة لتكون أكثر فعالية فى مجابهة التطرف أو الانحراف .

٦/١٠ - زيادة الإمكانيات التدريبية والتنفيذية والمالية المتاحة لأجهزة الأمن من أجل رفع مستوى الأداء فى مواجهة العنف الإرهابى .

٧/١٠ - رعاية كل جهود التحليل العلمى لظواهر العنف والاستفادة من نتائجها فى رسم وتوجيه جهود مكافحة الإرهاب .

٨/١٠ - ضرورة إعداد حملة قومية للمواجهة الشاملة لظاهرة الإرهاب يديرها مجلس الوزراء ويشترك فى إعدادها مختلف العناصر القيادية والفكرية الواعية بمصر (علماً بأن اللجنة الإقتصادية ستعقد لقاء عمل مستقل لبحث الظاهرة وإقتراح رؤيتها فى استراتيجية مواجهتها) .

١١ - توصيات لجنة الاصلاح وتطوير الأسواق المالية والنقدية :

١/١١ - تشجيع إقامة الشركات المالية الضخمة لإنشاء وتنمية وإدارة بعض المناطق النائية على أن يرتبط ذلك بمدى مساهمة المواطنين فى رؤوس أموالها أو بمدى مساهمتها فى مجالات التعمير والاسكان وخلق فرص عمل جديدة .

٢/١١ - السماح بتداول شهادات الاستثمار وشهادات الإدخار داخل بورصة الأوراق المالية بما يسمح بتنشيط المعاملات داخل المدة المقصيرة نسبياً .

٣/١١ - السماح بإصدار سندات التنمية المحلية لتمويل بعض المشروعات المحلية .

٤/١١ - تشجيع طرح وإصدار صكوك التمويل خاصة فى مجال اصلاح الهياكل التمويلية لمختلف الشركات المتعثرة سواء من القطاع العام أو الخاص مع السماح بتداولها .

٥/١١ - تشجيع قيام الشركات القابضة بتنظيم وتوفير الكوادر الفنية اللازمة لادارة محافظ الأوراق المالية الخاصة بهذه الشركات والترويج لإنشاء وتمويل بعض المشروعات الجديدة أو القائمة .

٦/١١ - تشجيع نشر الحقائق والمعلومات عن أداء مختلف الشركات .

٧/١١ - البدء فوراً فى إقامة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية والمتخصصة فى التعامل فى الأوراق المالية ومنها :

أ- صناديق الاستثمار .
ب- شركات السمسرة .
جـ- شركات المشاركة فى المخاطرة .
د- شركات التأجير التمويلى .
هـ- شركات أمناء الاكتتاب .

بما يؤمن ويحقق توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص من ناحية ومن ناحية أخرى لتسوية مديونيات الشركات تجاه بنك الاستثمار القومى من خلال أساليب مختلفة تتواءم ومشاكل كل شركة على حدة من خلال أحد أو بعض ما يلى :

أ- إعادة جدولة بعض الديون على آجال طويلة نسبياً .
ب- إصدار سندات أو صكوك تمويل لقيمة الديون المستحقة مع السماح بتداولها فى البورصة .
جـ- زيادة المساهمة فى رأس مال الشركات مقابل تخفيض أرصدة المديونية .

٨/١١ - كما يمكن تحويل بعض الديون المستحقة على الشركات لحساب بعض البنوك الأخرى الى سندات أو صكوك يتم تداولها فى البورصة بما يؤمن حقوق البنوك من ناحية بالأضافة إلى تبسيط محفظة الأوراق المالية .